وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم القانونية والإدارية

الملتقى الوطني حول

قانون المنافسة بين تحرير المبادرة وضبط السوق

د.وداد غزلاني
جامعة قالمة

مداخلة بعنوان

قانون المنافسة والعولمة

يومي 16 و17 مارس 2015

مجمع هيليو بوليس قالمة
الموقع الإلكتروني للجامعة
www.univ-guelma.dz
العنوان
ص ب 401 جامعة قالمة 24000

مقدمة

اختلف الباحثون في إطار ديناليكتيكي حول القراءة التاريخية لظاهرة العولمة، هل هي ظاهرة قديمة بدأت ارهاصاتها منذ بداية القرن الخامس عشر وأبعد من ذلك،أم أنها ظاهرة معاصرة أنتجتها متغيرات القرن التاسع عشر والعشرين. ورغم الاختلافات الفارقة حول تاريخية الظاهرة في الكثير من البحوث والدراسات،إلا أن هناك اتفاق حول شيئين أساسين هما:

1- تصنيف ظاهرة العولمة على أنها ظاهرة رأسمالية، ومن ثم تتفق الكثير من معطياتها مع النظام الرأسمالي في فلسفته وتوجهاته و قيمه، ويحكمها منطقه ومحدداته وشروطه وديناميته. وفي هذا الصدد يؤكد محمد "حافظ ذياب" أن الرأسمالية منذ لحظة ميلادها هي عالمية الطابع،وهذا الطابع ظل صفة مميزة وملازمة لتطورها مع حركة الكشوفات الجغرافية وعبر مراحل نموها وتعرجاتها المختلفة.[1]ولهذا بدأت منذ القدم تتبلور أفكار حول العالمية، وتنشد تحرير البشر من الرق والاضطهاد الذي ظلت تكابده أوروبا قرونا. وهو ما تضمنته مقترحات "جروثيوس" مؤسس القانون الدولي وفلاسفة التنوير ممن نادوا بالمواطنة العالمية وقانون الأمم لدى "جيريمي بنتام"، وقانون المواطنة لدى"كانظ"، و إعلان "سان سيمون" لنظام عالمي جديد، ودعوة الاقتصادي البريطاني"تنيسون" إلى إنشاء اتحاد للتجارة بين الشعوب.[2]

2- إن مفهوم الظاهرة بحسب العديد من الدراسات تعني دمج العالم في منظومة واحدة،وتوحيد المعايير خلال تزامن تكنولوجي وثقافي وتجاري،وازدياد العلاقات المتبادلة في مجالات تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وتدفق المعلومات وآليات السوق.

ويرى"روبرتسون" أن العولمة تشير إلى أن يتحول العالم الى كيان موحد في اطار عملية الدمج العالمي التي أدت إلى الدرجة العالية الراهنة من التعقيد ألعالمي والصراعات الثقافية المكثفة حول تحديد الوضع العالمي.كما أن أية عولمة تستطيع نظريا أن تحيل العالم الى كيان واحد عبر مسارات عديدة،منها الهيمنة الاستعمارية لدولة واحدة أو معسكر قوي،أو انتصار شركة تجارية ، أو البروليتاريا العالمية ، أو أحد أشكال الدين أو الحركة الفدرالية العالمية.[3]كما أن الاتفاق محقق أيضا بعرض العولمة بوصفها عملية تاريخية طويلة الأجل وإن كانت لم تشتد إلا في العقود القليلة الماضية.وكثيرا ما يقال إن الامتداد الخطي للعولمة الذي نعايشه في الوقت الحاضر،بدأ في القرنين الخامس عشر والسادس عشر،غير أن هناك بعض التفسيرات التي لا تتفق تماما مع هذا المنظور،وتلك هي الحال مع أولئك الذين يقصرون العولمة على الفترة التاريخية الحديثة للغاية وتحديدا على النصف الثاني من القرن العشرين.فماهي الحجج التي يستند لها الفريقين؟

أولا: تأصيل العولمة

من بين الدراسات التي تؤصل للجذور التاريخية للعولمة باعتبارها ظاهرة كلاسيكية نجد "جوناثال فريدمان".J friedman الذي يرجعها إلى عهد الإمبراطوريات القديمة الكبرى والتي كانت كيانات معولمة وقوية. وفي ظل غياب البنى الامبريالية، أفرزت نظم التجارة في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا عولمة مؤسسية وثقافية ضخمة،يشار إليها دائما باسم تهنيد جنوب شرق آسيا واندونيسيا و أسلمة المحيط الهندي. فالعولمة تجد أصلها في الطابع الرأسمالي الامبريالي

الإمبراطوري القديم. ويعتبر أن البنى المعولمة ليست جديدة على النسق العالمي الراهن، فقد كانت الشركات التجارية من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر بنى مؤسسية عالمية.[4]

ويذهب آخرون أعمق من ذلك في التاريخ الإنساني إذ يرجعونها إلى عصور ظهور الديانات السماوية وأهمها الإسلام ، الذي شكل ظاهرة عالمية من خلال تأكيده على عالمية الدعوة والرسالة التي لا تفرق بين جنس وآخر ولا بين لون و آخر، نابذة كل عناصر الفرقة والتمييز بين البشر.[5]ويعتبر "برهان غليون" الظاهرة: "هي تطور طبيعي للحضارة منذ أقدم الحقب التاريخية ،في إطار مسار مستمر بدأ مع تقنيات الثورة التقنية الأولى المسماة بالعصر الحجري،إلى التقنيات المرتبطة بالعصر الحديدي فالزراعي،والتي بدأت منذ آلاف السنوات قبل الميلاد ولكن ما يميزها الآن هو:

– كثافة المبادلات بين البلدان و المناطق وسرعة الانتشار.

– قطاع التمويل والعمليات المالية والمعلوماتية و الثقافية وكذلك الأسواق."[6]

وإذا حاولنا أن نتتبع النشأة التاريخية للعولمة،يمكننا أن نعتمد على النموذج الذي صاغه "رولاند روبرتسون"والذي قدم فيه مراحل متتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان،معتبرا نقطة الانطلاق فيها ظهور الدولة القومية الموحدة في منتصف القرن الثامن عشر، والتي تجسد نمط الدولة القومية المتجانسة ثقافيا وإداريا. وأن شيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة، بمعنى أن إشاعة ونشر الفكرة الخاصة بالمجتمع القومي كصورة من صور الاجتماع المؤسسة، كان جوهريا بالنسبة لتعجيل العولمة التي ظهرت منذ قرن من الزمان، ويضيف مكونان آخران للعولمة وهما بالإضافة إلى المجتمعات القومية مفاهيم الأفراد والإنسانية.[7]وبناءا على هذه الاعتبارات صاغ "روبرتسون" نموذجه من خلال تعقب البعد الزمني التاريخي الذي قادنا إلى ما نحن عليه اليوم، والذي يتسم بدرجة عالية من الكثافة الكونية والتعقيد. وينقسم النموذج إلى خمس مراحل[8] هي:

1– المرحلة الجنينية: وامتدت من أوائل القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر في أوربا. وعرفت هذه المرحلة تلاشي وحدة القرون الوسطى بنظامها المتعدي القومية(الامبراطوريات التقليدية)، وإضعاف للقيود التي هيمنت في هذه ألمرحلة خاصة سلطة الكنيسة والصراع بين الأباطرة و الباباوات. وتعمقت الأفكار الخاصة بالفرد و الانسانية. وسادت نظرية مركزية للعالم وبدأت الجغرافيا الحديثة ، وذاع التقويم الغريغوري.

2– مرحلة النشوء: امتدت من منتصف القرن الثامن عشر حتى بدايات 1870 وماثلاه، ولقد حدث في هذه المرحلة تحول في فكرة الدولة الوحدوية المتجانسة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية. ونشأ مفهوم أكثر تحديد للإنسانية مركزين على الأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة. وزادت الى حد كبير الاتفاقيات الدولية،ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول. لتطرح مشكلة قبول المجتمعات الغير أروبية في المجتمع الدولي وهذا بعد تقسيم ممتلكات الرجل المريض (الدولة العثمانية)،و الوضعية التي طرحتها تركيا على الصعيد الدولي.وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.[9]

3- مرحلة الانطلاق : استمرت من سبعينات القرن التاسع عشر وحتى منتصف العشرينات من القرن العشرين. وطورت في هذه المرحلة مفاهيم جديدة مثل " خط التطور الصحيح " و "المجتمع القومي المقبول ". ومفاهيم أخرى تتعلق بالهويتين القومية و الفردية ، وثم ادماج عدد من المجتمعات غير أروبية في المجتمع الدولي(القارة الأمريكية-تركيا) ، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبقيها وعولمة قيود الهجرة وتزايد أشكال الاتصال الكونية وتعاظم سرعتها. وبعثت منافسات كونية في مختلف المجالات الرياضية (الألعاب الأولمبية)،العلمية(جوائز نوبل).وثم تطبيق فكرة الزمن العالمي ، والتبني شبه كوني للتقويم الغريغوري. وقامت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ونشأت عصبة الأمم.

4- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة : ولقد بدأت من منتصف العشرينات من القرن العشرين الى منتصف الستينات.وبدأت فيها الخلافات والحروب الفكرية حول الشروط الهشة الخاصة بعملية العولمة السائدة ، والتي استقرت بحلول نهاية مرحلة الانطلاق.[10]

5- مرحلة عدم اليقين : وقد بدأت مع أواخر الستينات ، ونجم عنها أزمات في التسعينات من القرن العشرين إذ حدث فيها إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي ، وتصاعد الوعي الكوني وهبوط الإنسان على سطح القمر. وتعمقت في هذه المرحلة القيم ما بعد المادية ، ونهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب و انتشار الأسلحة النووية ، وازدياد المؤسسات الكونية والحركات العالمية. وتعزز الاهتمام بالبشرية كمجتمع[11]، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة وانتهى النظام الثنائي القطبية. وزاد الاهتمام في هذه المرحلة أيضا بالمجتمع المدني العالمي وثم تدعيم نظام الإعلام الكوني.

في حين يرى "جان نيدرفين" jean nedervean[12] العولمة لكونها ظاهرة تاريخية تشكلت في الأنساق الإقطاعية في أوربا في القرن السادس عشر، وتتسم بنمط إنتاجي هو نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي أخذ يمتد نتيجة لطبيعته التوسعية التنافسية داخل أوروبا ثم خارجها ، بمختلف أساليب التدخل والسيطرة العسكرية والتجارية والثقافية وشمل أرجاء العالم وأصبح يمثل حضارة عصرنا الراهن.[13]

ويقرن صندوق النقد الدولي العولمة بعملية تحرير التجارة في أوروبا، وأضحت العولمة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، على أنها تعني التكامل العالمي الوثيق للأسواق سواء سلع أو خدمات أو أسواق رأس المال في جوانب متعددة، وعلى أنها استئنافا للاتجاه السائد في الاقتصاد العالمي منذ قرن مضى.[14]

هذه هي إذن أهم الحجج التي أوردها التأصيليون،فما هي مثيلاتها عند أنصار الحداثة؟

ثانيا: حداثة العولمة

يعتبر الأستاذ مسعود ضاهر أن العولمة:"ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية ، وإن مقولة التاريخ الكوني أو الشمولي في القرنين الماضيين قد انطلقت من الآدابيات التي ترعاها المركزية ألأوروبية ثم شكلت الولايات المتحدة الأمريكية البديل المباشر للمركزية الأوروبية في المنتصف الثاني من القرن العشرين ، نتيجة لحفاظها على طاقاتها البشرية ومواردها الاقتصادية،بعد أن أنهكت الحربان الكونيتان الأولى والثانية أوروبا."[15] ومن التفسيرات والحجج المقدمة لتأكيد حداثة العولمة كظاهرة نورد التصورات الثلاثة التالية:

أولا: تصر "بريدرتون" bretherton على أن العولمة لا تكون مفهوما مفيدا، إلا إذا اعتبرناها معبرة عن مرحلة جديدة ومتميزة في السياسة العالمية. ومن ثم فإن العولمة مرتبطة على وجه الخصوص، بالتطورات السياسية والتقنية التي حدثت منذ الحرب العالمية الثانية.[16] وعلى هذا الأساس يستحيل من حيث التعريف ، تفسير كل التاريخ الدولي في القرن العشرين على أساس العولمة. وبدلا من النظر الى العولمة باعتبارها اتجاها متقطعا، قويت شوكته في النصف الثاني من القرن العشرين،يوحي هذا الطرح بأنها نقطة انطلاق جديدة.فربما كان هناك نوع من التكامل والتوسع في العلاقات الدولية من قبل،إلا أن العولمة أمر مختلف تماما عنهما في نوعيته. والمشكلة في هذا الرأي أنه يعزز الصورة المتصلبة التي يظهر فيها القرن العشرين ، وكأنه مؤلف من شطرين، ويحول دون فهمنا لفترة ما بعد الحرب الباردة،لذا فإن الأصوب من منظورنا اعتبار العولمة جانب مستمر من جوانب القرن العشرين ككل، وإن تسارعت خطاه في بعض الفترات.

ثانيا: هناك مفهوم للعولمة يغلب عليه الطابع الاقتصادي،مؤداه أن العولمة عبارة عن تحول نوعي عن اقتصاد يتصف بكل بساطة بأنه دولي. والاقتصاد المدول هو اقتصاد تظل الاقتصاديات القومية المنفصلة فيه مسيطرة على الرغم من اتساع النشاط بين الدول، أما في الاقتصاد المعولم" فإن الاقتصاديات القومية المختلفة تصبح جزءا من النظام بواسطة عمليات أو تعاملات دولية".[17] ولذلك فإن "ديكن"Dicken يرى أن العولمة هي صيغة أكثر تقدما من صيغ التدويل ، وشكل أكثر حداثة من أشكال النشاط الاقتصادي،ينطوي على :"درجة من التعامل الوظيفي بين الأنشطة الاقتصادية المنتشرة في العالم"[18]. ولقد كان هذا التكامل استجابة لتقارب السوق وحافزا إضافيا له ، و لما يسميه بعض الاقتصاديين نشوء أسواق عالمية لمنتجات قياسية.ويتفق معظم المعلقين على أن أعلى مستويات العولمة تحدث اليوم في عالم المال ، حيث تجري تعاملات ضخمة مصحوبة باتصالات عالمية فورية وذلك على مدار الساعة. على أن ذلك يشكل مصدرا للقلق عند البعض، حيث يرون أن الاقتصاد المتخطي حدود القومية transnational economy خرج عن نطاق السيطرة بكل معنى الكلمة"[19].

ثالثا: ثم التوصل إلى مفهوم الاقتصاد العالمي الذي لم يتكون إلا اعتبارا من السبعينات بإتباع طريق بديلة، فعندما أفسح الاقتصاد الدولي الليبرالي السائد في القرن التاسع عشر المجال أمام الامبرياليات المتنافسة، أصبح نظام الإنتاج جزءا من اقتصاد عالمي، يتزايد تدويله يوما بعد يوم لكنه ظل في إطار قومي.وكان من شأن الأزمة الاقتصادية التي وقعت مابين 1973–1974، أن أدت إلى تبديل البنية الاقتصادية لتحل محلها بنية أخرى تتسم" بربط مجموعات المنتجين والمصانع في أقاليم مختلفة، من أجل توريد السلع للأسواق في دول كثيرة. وتلك هي طريقة الإنتاج التي تتماشى مع تشابك العلاقات داخل اقتصاد عالمي"[20]، ولقد تحقق ذلك في السبعينات.

أما عن عيب هذا الرأي فهو من حيث التعريف يحصر مفهوم العولمة في الفترة التي بدأت في أوائل السبعينات فقط،ذلك أن تلك الفترة كانت هي التي تأسست فيها قاعدة لاقتصاد عالمي بحق. ولهذا السبب فإنه من الأرجح والمنطقي اعتبار أن التحول من الاقتصاد الدولي إلى الاقتصاد العالمي تحول تدريجي في شدته وليس تغيرا فجائيا في نوعه.

ومن خلال بحثهما في النظريات الاقتصادية للعولمة خلص "هرست وتومبسون" إلى تفنيد اعتبارها مجرد مرحلة من مراحل الرأسمالية، إلى اعتبارها مرحلة قطيعة مع ذلك النظام الرأسمالي،أصبحت فيه الحكومات الوطنية عاجزة عن التصدي لمظاهر العولمة.[21]

وما يمكن أن نخلص له هو أن العولمة وعلى اختلاف الطروحات السابقة، ليست ظاهرة جديدة كلية في تاريخ العالم، بل يمكن اعتبارها مجرد اسم جديد لظاهرة قديمة، وهي لا تعدوا أن تكون سوى استمرار لعمليات متلاحقة، وهي قالب جديد لنظرية الحداثة القديمة.

أبعاد العولمة الاقتصادية

يشكل انفلات سلطة الضبط الاقتصادي من الدولة الوطنية وانتقاله إلى الشركات والتكتلات الاقتصادية، جوهر العولمة الاقتصادية التي تفترض أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق التي لم تعد تحكمها حدود الدولة الوطنية ، وإنما تشترط مجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للجنسيات.[22]

فالأسواق التجارية والمالية العالمية لم تعد موحدة فحسب،بل هي خارجة على ما يبدو عن تحكم كل دول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى.[23] ومما توحي به العولمة الاقتصادية هو أن العالم الذي تفكك في التسعينات من القرن السابق،قد أصبح عالما بلا حدود اقتصادية. فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض،ولم تعد هناك حدود وفواصل في ما بينها. إن النظام الاقتصادي اليوم هو نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية.[24] بمعنى أن الدولة الوطنية لم تعد الفاعل أو المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي والتجاري على الصعيد العالمي، وإنما أصبح للفاعلين الاقتصاديين الجدد دور محوري في مجالات الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية.

هذا الانتقال للثقل الاقتصادي من المحلي إلى العالمي. يفرض على الدولة إعادة صياغة سيادتها وسلطاتها ووظائفها خصوصا في مجال رسم وتوجيه السياسات ألاقتصادية فعلى المستوى الدولي تفرض العولمة الاقتصادية تحويل كل شيء إلى سلعة قابلة للاتجار دوليا. فكل شيء معرض للبيع في ظل العولمة، أما على مستوى الدولة، فإن المطلوب منها أن تكون متقلصة في حدودها الدنيا،لكي تتحول إلى مؤسسة مهمتها تسهيل وتسيير عمليات العولمة في مجالات الإنتاج والاستثمار وتحركات رؤوس الأموال.[25] وسنعمل في ما يلي على توضيح حدود العولمة الاقتصادية ومضمونها والتحديات والمخاطر التي تطرحها.

1- مضمون العولمة الاقتصادية وحدودها

العولمة الاقتصادية هي عملية سيادة نظام اقتصادي واحد، ينضوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية،تقوم على أساس تبادل الخدامات والسلع والمنتجات والأسواق رؤوس الأموال.إن تحركات وأنشطة الاحتكارات التجارية والصناعية والمعلوماتية الغربية ذات القدرات المفزعة، كانت تتم حتى وقت قريب في اتجاه محاولة تجاوز أو عبور الحدود ، ونطاقات السيادة الوطنية للدول والمجتمعات فيما يعرف بـTransborder Trends ،[26]

وكان مجال الأنشطة يعتمد على إقامة فروع للشركات المتعددة الجنسية تربط الميدان الإنتاجي والسلعي والخدمي بنمط الإنتاج وشروط تقسيم العمل الدولي وتوزيع الموارد وتخصيصها وإعادة توزيع الموارد التي تمليها هذه الشركات.[27]والعولمة الاقتصادية هي أيضا " الاقتصاديات العالمية المفتوحة على بعضها،وهي إيديولوجيا ومفاهيم الليبرالية الجديدة التي تدعو الى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي،والى قيم المنافسة والإنتاجية. وهي تعد العالم بالرفاه والمزيد من التقدم" .[28]

وإن كانت العولمة الاقتصادية قد ولدت مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين،فإن جذورها تمتد إلى بدء انهيار الكنيزية.[29] وظهور مدرسة جانب العرض،وعودة المدرسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة مع بداية الثمانينيات. وإذا كانت الكنزية قد جاءت للتعبير عن الطابع القومي للاقتصاديات الرأسمالية ، فإن العولمة جاءت تعبر عن الطابع الكوني للاقتصاد وهي تقوم على اطار مفاهيمي تتجاوز الكنزية التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف القائم على ميثاق حقوق الدولة وواجباتها الاقتصادية. والعولمة الاقتصادية ظاهرة النظام الرأسمالي تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متنافسة و متمحورة على الذات الى الاقتصاد العالمي القائم على النظم ألاقتصادية والمراسلات الاقتصادية الكونية، وعلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني.[30]

ويرى "شولندر"Sjolander أن العولمة الاقتصادية هي أهم أبعاد العولمة على الإطلاق لأنها تمثل البعد المركزي فيها، لكون العولمة في الأصل هي عملية اقتصادية.ويحصي "شولت"Scholte مظاهر عديدة للعولمة الاقتصادية منها: التجارة الكونية وعولمة النشاط المالي ومنظمات الأعمال الكونية. بحيث يشير الأول الى الإنتاج الذي يتجاوز الحدود في ظل المصانع الكونية أو الإنتاج المعولم، أما الثاني فيشير إلى العملات أو النقود الكونية Supra territorial Moniea والبنكية الكونيةSupra territorial Bankingوالضمانات الكونيةSupra territorial Securitiesوالمشتقات الماليةSupra territorial Derivaties أما الثالث فيشير إلى الشركات المتعدية الجنسية والاندماجات فيما بينها مما أدى الى بروز نمط تنظيميا إداريا كوني متجاوز للحدود.[31]

أما "جون جراي" فيرى أن العولمة الاقتصادية تعني الانتشار العالمي للإنتاج الصناعي والتكنولوجيات الجديدة، والذي تشجعه قدرة رأس المال على التنقل دون قيود، وتشكل الحرية المطلقة للتجارة تهديدا حقيقيا لاستقرار السوق العالمية الواحدة. التي تتطلع المنظمات العبر وطنية لاقامتها تحت القيادة الأمريكية، كما أن العولمة الاقتصادية لا تعزز النظام الحالي لسياسة دعه يعمل، وإنما تعمل على تقويضه.[32]ويذهب "دافيد.س. كورتي" الى اعتبارها " تعني نقل سلطة التحكم والموارد والأسواق والثقافة و التقانة من الناس والمحليات والحكومات الى أسواق المال والشركات متعدية القومية" [33]، ويرى محمد السيد سعيد:" أنها تعتبر ظرفا يتيح التعامل مع العالم كله كوحدة واحدة،أو بناء إنتاجي وتسويقي وبالتالي تراكمي، وهذا الظرف يتيح نظرة جديدة للعالم، تتمثل في توسيع مجال المنافسة بفضل تمكين الموارد من الحركة و التدفق عبر الحدود القومية، فتتحرك السلع والخدمات عبر الحدود بدون حواجز إدارية أو جمركية عالية" [34].

ويرى "عبد الجليل كاظم الوالي" بأنه لا يعد شرطا أن يخضع الاقتصاد العالمي لمبدأ واحد، ينطبق على جميع بلدان العالم،فما تدعو إليه بلدان الرفاهية من تراجع وانحسار دور الدولة، وإعطاء قوى السوق مجالا أوسع،يجري عكسه تماما في البلدان الصاعدة التي تحتاج الى دعم الدولة، ومشاركتها في بناء الاقتصاد الوطني. ويرفض قادة المؤسسات الاقتصادية في أمريكا و ألمانيا، تدخل الدولة في شؤونهم، وبخاصة في قراراتهم الاستثمارية، لكنهم يخضعون في البلدان الآسيوية للشروط التي يضعها البيروقراطيون الحكوميون. ثم إن صناع العولمة يضعون الاقتصاد كآداة للعولمة، وجغرافية العالم مادة له.[35] وتدعو العولمة الاقتصادية الى تثبيت بعض الدعائم تتلخص في:

1- إسقاط الاعتبارات الإستراتيجية وهيمنة الطموحات التجارية.

2- ترسيخ الاعتقاد بأن الرخاء الاقتصادي يقود حتما الى التشابه واستقرار النمو النمط الأوحد.

3- تنامي الشعور بأن الكون أصبح أخيرا يسكنه العقلاء، يفكرون ويتصرفون بنفس الطريقة ووفق نظرية جديدة في منطقها، ومثلى في جوهرها لأنها نتاج تجربة كاملة من تاريخ البشرية كما يدعي ذلك أصحابها.[36]

وهناك جدل قائم بين ثلاثة تيارات فكرية متقابلة حول ظاهرة العولمة وأثرها الاقتصادي في البلدان العربية.فيرى التيار الأول أن العولمة أمر مفيد على وجه العموم، وذلك لأننا نستفيد من التقدم التكنولوجي المتسارع، ومن التعلم الاقتصادي العالمي الذي ربما يقدم فرصة لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر، وهذا بالرغم من أن العولمة ستؤدي الى خسارة الدولة العربية لبعض سيادتها في توجيه اقتصادياتها كما تريد. ويدافع عن هذا التيار مؤسسات العولمة المتمثلة بالشركات المتعدية القومية والبنك الدولي وصندوق النقدي الدولي والو.م.أ و رجال الأعمال.

أما التيار الثاني، فهو يرى أن العولمة أمر واقع ونتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج في الرأسمالية والتقدم العلمي والتقني، وتقود إلى مزيد من التشابك بين الاقتصاديات المختلفة باعتبار أن هذه العولمة بأبعادها الحالية تثار حولها ملاحظات جدية، أهمها أن مكاسبها تطول عددا قليلا لا يتجاوز 20% من إجمالي سكان العالم، في حين أن سلبياتها تطول معظم البلدان النامية وتعيق عملية التنمية فيها.ويتبنى هذا التيار بعض المفكرين في دول العالم الثالث وبعض القوى اليسارية والاشتراكية في الدول الرأسمالية.[37]

أما التيار الثالث فيرى في العولمة أحد شرور النظام الرأسمالي العالمي،لأنها تسعى الى تعويض اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة عند انكماش أسواقها الداخلية، وذلك بنقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها من المراكز الرأسمالية الرئيسية الى البلدان النامية. مع الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم. فالرأسمالية عن طريق العولمة تحاول حل مشاكلها الاقتصادية بتصديرها الى بلدان العالم الثالث،وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأغنياء غنى والفقراء فقرا،ويتبنى هذا التيار معظم القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والتي تعاني من النهب المستمر لخيراتها عن طريق الشركات المتعددة الجنسية والتبادل التجاري الغيرمتكافىء.[38]

وعلى عكس هذه النظرة التي تعكس رؤية تشاؤمية لمستقبل الدولة وتأثير العولمة البالغ في سيادتها الاقتصادية، تشكك كتابات كثيرة في قدرة العولمة الاقتصادية على التدمير النهائي لسلطة الدولة الرقابية في مجال الاقتصاد الدولي،ومن أبرز هذه الكتابات مؤلف "العولمة محط تساؤل" Globalization in question "لهارست وطومبسون"، والذين يعتبران بأن دراسة الإحصائيات حول التجارة العالمية تكشف بأن العولمة كانت أكثر تطورا في بداية القرن العشرين مما عليه الآن،وبأنه في عام 1900 وحتى خلال نهاية القرن التاسع عشر كانت هناك تجارة دولية أكثر مما هي عليه اليوم،ويبين الكاتبان أن اقتصاديات كل من بريطانيا وهولندا كانت أقل انفتاحا عام 1995 مما كانت عليه عام 1913.[39] كما أن اتجاهات مشابهة للاندماج المتصاعد للاقتصاد العالمي الحالي حدثت مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين،وقد عملت التحولات التكنولوجية على تقليص بشكل عميق الحدود نحو التكامل الدولي بعد اكتشاف التلغراف والاتصال عبر المحيطات.[40] وهذه المسيرة الطويلة لم تؤد الى افلاس الدولة أو التآكل التام لحدودها ولسلطاتها الرقابية. بل كانت تتكيف دوما مع ما يحمله تطور البشرية من تحديات من دون أن ينتقص هذا من سيادتها.

وفي طرح آخر مغاير يرى "الخضيري" أن العولمة الاقتصادية قد اتخذت شكل تيار متصاعد هادر من أجل فتح الأسواق.وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، إن قواعد وآليات نظام العولمة تفرض مناهج الانفراد بقيادة السوق العالمي.وبما يعينه ذلك من تفوق على كافة القوى الاقتصادية في أحد مجالات الاقتصاد أو في أكثر من مجال على مستوى الخريطة الاقتصادية العالمية الشاملة.[41]إن تعاظم الدور الذي تلعبه المزايا التنافسية في تغيير مفهوم التقدم، وفي آليات تحقيقه،قد جعل العولمة في جانبها الاقتصادي تستند إلى:

1- حركة اندماج وتكتل اقتصادي غير مسبوقة.

2- تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام يتم إنتاجها بأحجام اقتصادية كبيرة للدرجة التي يكاد يكون نصيب الوحدة المنتجة منها من عناصر التكلفة الثانية صفرا.

3- استخدام نظم تسويق فورية ، على جميع المستويات ، خاصة مع انتشار نظم التجارة الالكترونية والشراء والتعامل عن بعد.

4- استخدام وسائل دفع ونظم لتمويل انكشافية الطابع ، وسريعة التحويل.

5- استخدام نظم استثمار في البشر فعالة، قائمة على البحث عن النخب وأصحاب الملكات والمواهب، والقادرين على الابتكار والخلق، وعلى اكتشاف الفرص، وعلى الاستفادة منها واستثمارها.[42]

إن العولمة الاقتصادية ساهمت وتساهم في إزالة العديد من الحواجز الفاصلة بين الشعوب، قومية، طبقية، لغوية....الخ. وأصبح بذلك الطريق ممهدا لإنشاء سوق عالمية واحدة، سوق تحتاج إلى:

1- إنتاج سلعي وخدمي وفكري متعولم يتناسب مع كل المستهلكين المعولمين.

2- تسويق متعولم قائم على قدرة هائلة لمنظومة تسويقية متكاملة من منتجات متطورة.

3- تمويل متعولم قائم على كيانات مصرفية عملاقة.

4- إطارات بشرية متعولمة وذات تأهيل متخصص.[43]

ولقد أثر هذا التوجه على دول الجنوب وانعكس سلبيا في ظاهرتين:أولها قدرة رأس المال المعروض للاستثمارات المنتجة التي أصبحت لا تكاد توجه خارج التعاقد بين الحكومات أو عن طريق المؤسسات النقدية الدولية الكبرى. وثانيها نمو حجم القروض التجارية في المعاملات المالية بين الشمال والجنوب في العشرية الأخيرة. هذه القروض تشبه في حقيقتها عمليات المضاربة .فهي قصيرة الأجل ذات سعر فائدة مرتفع وغالبا ما تكون مشروطة باستيراد السلع الاستهلاكية من البلد المقرض.[44]

إن العولمة الاقتصادية ساهمت في بعث تداخل بين ما هو دولي وماهو وطني، فالتغير في أسعار الفائدة النقدية في الولايات المتحدة هو قرار وطني ، يمكن أن تكون له آثار بعيدة المدى على أوضاع وسياسات مالية وطنية أخرى،فيؤدي ذلك بدوره الى تغيرات في السياسات والأوضاع المحلية في دول أخرى.فالاعتماد المتداخل إذن يعمل كحزام ناقل لهذه الأنواع من التأثيرات ، ومن القضايا الهامة المرتبطة بعملية العولمة ، أن هذا الحزام الناقل بين الاقتصاديات الوطنية ينقل المزيد والمزيد من التأثيرات الاقتصادية الى داخل الاقتصاديات الوطنية.[45]وتثير العولمة الاقتصادية في جانب آخر مشكلة أزمة الدولة القومية وأثر ذلك على فكرة السيادة الوطنية ، وحول الدور الجديد للدولة في ظل العولمة الاقتصادية من ناحية تأكيده أو تغيير صورته ، بالإضافة إلى تساؤلات عدة حول نفعية حرية السوق كأساس للتنمية في مختلف دول العالم،والمخاطر التي يمكن أن تنجم عن هذه العولمة وتحدياتها[46].هذا ما سنتطرق له في ما يلي؟

2- تحديات ومخاطر العولمة الاقتصادية

إن الحافز الأساسي للعولمة في حقل التجارة الخارجية وحقل انتقال رؤوس الأموال هو مصلحة النظام الاقتصادي في المراكز الرأسمالية المهيمنة. فمنطلق هذا النظام القائم على تعظيم الأرباح الخاصة. وبخاصة تلك الناجمة عن الاحتكارات يتطلب التوسع وإزالة القيود الخارجية في وجه صادراته من سلع وخدمات ورؤوس أموال،فعدم إمكانية التوسع بدرجة كافية يعرض النظام للركود أو الكساد ، أو يخضعه لتغيرات داخلية قد تؤثر في سماته الأساسية.و تجدر الإشارة بأن الدولة الرأسمالية في المركز عملت في الماضي وتعمل حاليا على تأمين صحة نظامها وحرية توسعه الخارجي ، ويتضمن كذلك إحداث تعديلات بنيوية في المستعمرات أو الدول الأطراف في المجالات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والثقافية تفرضها ضرورات التراكم الرأسمالي في المراكز.باختصار فإن النظام الرأسمالي في المركز مدعوما من قبل الدولة ، يحاول أن تفرض على الأطراف الرأسمالية نظامه وثقافته وسياساته ، أي أن يخلق عالما على شاكلته.

وما تجدر الإشارة له هو أن العولمة المالية في الدول التي تطبعها، ليست في حالة مستمرة من الأزمات،ولكنها تحدث بين الحينة والأخرى اما لأسباب اقتصادية حقيقية أو سياسية ، وإذا أخذنا فترة معينة خالية من الأزمات تطبق خلالها دولة معينة العولمة المالية.فإن دراسة "داني رودريك" (أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفاردر المنشورة في أوائل 1998) لتجربة 23 دولة حررت حركة رؤوس أموالها، تظهر بأنها لم تتمتع بدرجة أعلى من النمو والنجاح في محاربة التضخم، من دول أخرى فرضت قيودا على نزوح رؤوس أموالها.[47]

وتبقى أحسن طريقة في الوقت الحالي لمواجهة تحدى العولمة المالية من طرف دول عالم الجنوب هو عدم السماح بتحويل عملاتها الوطنية الى عملات أجنبية لتمويل نزوح رؤوس الأموال، وأن يقتصر التحويل على تسديد أقساط قروض سابقة أو تسديد أقساط رؤوس أموال مستثمرة بشكل مباشر، وفي حال تصفيتها وهذا ضمن اطار القوانين أو القرارات المنظمة لهذه الاستثمارات.

وهكذا فإن ظاهرة العولمة الاقتصادية ستؤدي الى بلورة فكر اقتصادي جديد معولم يقوم بإحلال التنمية الكونية محل التنمية المستقلة، والسيادة الاقتصادية العالمية محل السيادة الاقتصادية الوطنية متخطيا كل الحواجز والحدود، مبشرا الى أن الخصخصة هي الخطوة لتطبيق العولمة الاقتصادية. وتطرح العولمة الاقتصادية مجموعة من المخاطر التي تعد تحديات لبلدان العالم الثالث أو عالم الجنوب. إن هذه المخاطر خلفت معارضة قوية لها تجسدت عمليا خلال اجتماع مجموعة الدول النامية المعروفة بكتلة 77 والمنعقدة في هافانا في منتصف أفريل 1999. كما كان من نتائج المعارضة للعولمة المالية والتي برزت بقوة بعد أزمة النمور الآسيوية إيقاف محاولات تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي بهدف إعطائه صلاحيات قانونية في حقل تشجيع حرية حركة رؤوس الأموال. [48]

قانون المنافسة الجزائري بين المنشود و المطلوب:

تهدف الدولة من خلال تكريس مبدأ المنافسة الحرة لتشجيع المؤسسات على تقديم افضل ما لديها من منتجات سواء في شكل سلع او خدمات ،و لا يقتضي تكريس مبدأ المنافسة الحرة تدعيم و مساندة قانون الغاب بل بالعكس فالخطر لا يأتي من شدة و كثرة ممارسة المنافسة لكنه يأتي من الممارسات التي تقضي عليها[49].فالمنافسة كما يقول مونتيسكيو:"هي التي تضع سعرا عادلا للسلع و الخدمات و هي التي تحدد العلاقات فيما بينها[50]،لذلك اعتبرها القانون الأمريكي شرط اساسي للتقدم الاقتصادي ،أما القانون الأوروبي فهو يعتبرها وسيلة تضمن التوازن و النقد الاقتصاديين[51].

و تشهد المهمة المسندة لقانون المنافسة رغم ذلك،تناقض ثنائي يمس هذه المادة فيما يتعلق بالحفاظ على حرية المنافسة من جهة و الحد من الحرية الاقتصادية من جهة ثانية ،لأنه اذا افترضنا بان المؤسسات تتمتع بحرية مطلقة في التصرف و السلوك،فان ممارسة هذ الحرية المطلقة امر سيهدد بالقضاء على المنافسة ،لأن المنافسة الشرسة تقضي على المنافسة الحرة بحيث تفرض المؤسسات الأكثر قوة اقتصاديا احتكارها للسوق عن طريق ممارسة النفوذ الأكيد عل نشاط المؤسسات المنافسة (التجمعات الاقتصادية المخالفة للقانون المنافسة)أو عن طريق ممارسة التعسف في الهيمنة على السوق او من خلال نفس الغرض تلجأ بعض المؤسسات للتواطؤ ما بينها هذا من ناحية و من ناحية اخرى يتعلق الأمر بتجانس قواعد لعبة المنافسة من اجل السهر على احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المتعاملين الاقتصاديين.

و ترتبط المنافسة ارتباطا وثيقا بالتجارة و الصناعة و تعد حرية المنافسة من سمات النظام الليبرالي الذي يقوم على حرية التجارة و الصناعة .و عليه فان قانون المنافسة يعتبر من بين الآليات القانونية التي تسمح بالانتقال من نظام الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق.و يعرف هذا القانون بانه:"} مجموعة القواعد الت يتحكم و تنظم عملية التنافس بين الأعوان الاقتصاديين في عملية البحث و الاحتفاظ بالعملاء و الزبائن".و تعرف المنافسة الحرة على انها:"اسلوب سير

السواق".و بالرغم من ان فوائد المنافسة الحرة معروفة منذ وقت بعيد في الو م أ و دول اوروبا الغربية الا انها تبقى حديثة في الجزائر ،حيث ان اول نص يتعلق بالمنافسة في الجزائر صدر بموجب الأمر المؤرخ في 25 فيفري 1995 و الذي يهدف الى تنظيم و ترقية المنافسة ،الا انه لا يكفي لوحده لتجسيد التحول النظام الليبرالي ، و بالتالي لا يجب ان نتجاهل مجموعة التدابير و القواعد التشريعية و التنظيمية المنصوص عليها لتوجيه النظام الاقتصادي الجزائري نحو شكل ليبرالي للتنظيم و التسيير و نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

1) قانون 88-02 الذي يتعلق بالتخطيط ،اذ نصت المادة 30 منه على:"يقتضي تطبيق اهداف التخطيط الوطني من اجل الفعالية الشاملة لتوجيه السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المتوسطة الأمد على الخصوص ما ياتي:...تنظيم السوق و تطوير الشروط التي من شانها ان تدعّم دورها في ضبط الوتيرة."
2) مرسوم 88-201 الذي يتضمن الغاء جميع الأحكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد بأي نشاط اقتصادي و احتكار التجارة.
3) قانون 89-12 و الذي يعد من النصوص المؤسسة لنظام اقتصاد السوق في الجزائر ،و هو قانون يتعلق بالأسعار حيث اهتم بتنظيم عملية تحرير المواد و الخدمات و ادخل مفاهيم غير معروفة و مالوفة في التعبير القانوني الجزائري ،و صدر هذا القانون في جو يطبعه الصراع بين انصار النظام الاشتراكي و انصار التغيير و الإصلاح و قد تضمن هذا النص قواعد تتعلق بالمنافسة.
4) قانون 90-10 الذي يتعلق بالنقد و القرض حيث ينص هذا القانون في المادة 190 منه على انه:" يجب ان لا تؤدي الحركات المالية مع الخارج في اي حال من الأحوال مباشرة او غير مباشرة الى احداث في الجزائر وضع يتسم بطابع الاحتكار او الكارتل او الاتفاقيات و كل ممارسة تستهدف مثل هذه الأوضاع محظورة." هذا دون تجاهل النصوص القانونية و التنظيمية الأخرى التي مهدت الطريق لصدور قانون المنافسة لسنة 1995 و من بينها مدونات أخلاقيات المهن الحرة و المخططات الوطنية و غيرها.
5) اهتم قانون الأسعار الجزائري لسنة 1989 بتنظيم عملية تحرير تحديد اسعار المواد و السلع و تميز الأمر رقم 95-06 المتعلق بالمنافسة الذي الغي بموجبه قانون الأسعار لسنة 89 بميزة اساسية تتمثل في انشاء مجلس المنافسة الجزائري حيث كلف هذا الأخير بتطبيق قواعد المنافسة و العمل على ضبط السوق و احترام مبدأ الشفافية ، و بالفعل يتبين من خلال هذا النص و النصوص التشريعية الأخرى رغبة الدولة في التخلي عن دور الحكم التسابق الاقتصادي و عن سلطتها العقابية التي خولتها لمجلس المنافسة و هيئات مستحدثة اخرى تسمى الهيئات الادارية المستقلة.

6) في 2003 صدر نص جديد يتعلق بالمنافسة الغي بموجبه الأمر رقم 95-06 ثم تعرض الأمر رقم 03-03 الذي يتعلق بالمنافسة بدوره للتعديل في سنة 2008 ثم في 2010 ، و قد رافقت عملية سن سياسية المنافسة الحرة في الجزائر ،تغيير جدري في مميزات الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بما يلي:

- تحرير شبه كلي للأسعار باستثناء بعض المواد و الخدمات الأساسية و الغاء الرقابة على الأسعار من طرف الادارة و العامة الجزائرية و هذا ما اكسب المؤسسات وسيلة تسمح لها بالاستفادة من مواردها.
- تجسيد الأثر الفوري لتحرير الأسعار في ارتفاع الأسعار بشكل عام و مستمر الى مستويات مرتفعة أدت الى احداث تضخم مالي بنسبة 30 % بين 1994 و 1997 .
- فتح السوق الجزائرية و تحرير التجارة الخارجية اضافة الى ازالة كل الحواجز الادارية عند الاستيراد باستثناء ما يدفع لإدارة الجمارك ، و هو ما ادى الى تعرض الانتاج المحلي لمنافسة شرسة مارستها عليها المواد المستوردة في مسائل مرتبطة بجودة ووفرة المواد و السلع دون اعمال المنافسة في الأسعار. و لقد ادى عامل تحرير التجارة الخارجية كذلك الى توسع دائرة السوق غير رسمية le marché informel و تطويره حيث تمارس الأسواق غير الرسمية ضغوطات و عراقيل تمنع لعبة المنافسة و تقضي على شفافية السوق و ينجم عن ذلك ،صعوبة تحديد النظام التنافسي للأسواق و صعوبة تقييم سلوك المؤسسات فيه و غموض العلاقات التجارية ، و هذا ما يؤدي الى عرقلة عمل سلطات المنافسة و دورها الضبطي.
- لقد تمت المصادقة على نصوص تنظيم القطاعات الشباكتية les secteurs en réseaux حيث فتحت نشاطات هذه القطاعات على المنافسة و يتعلق الأمر بخدمات النقل الجوي و البحري و الاتصالات ، و خدمات توزيع الكهرباء و الغاز و كذا الخدمات المصرفية ، التي تستهدف تشجيع المنافسة في قطاعات أنشأت لأجلها هيئات ضبط مستقلة تتداخل مهامها مع مهام مجلس المنافسة في بعض الحالات.
- ان الوضع الجزائري يشير الى ان ان المنافسة الاقتصادية تجري بين القطاع الخاص و القطاع العام و ليس فقط في اطار نفس القطاع و حصيلة تجربة مجلس المنافسة الجزائري القصيرة ،بينت وقوع ممارسة التعسف في الهيمنة على السوق من طرف مؤسسات القطاع العام.
- يؤثر الاحتكار تاثيرا مباشرا على المنافسة الحرة و بالتالي على حرية التجارة و الصناعة و سير السوق و ذلك من عدة اوجه تتمثل في :

أ) يؤدي الاحتكار الى قتل روح المنافسة البناءة.

ب) تقضي الاحتكارات على صغار المنتجين و التجار عبر اقصاء المنافسين الصغار.

ج) يقوم المحتكر بالتحكم في عرض سلعته بالكمية التي تحقق له اقصى ربح ممكن كما يمكن له ان يضع السوق في حالة عجز مستمرة بعدم عرضه لمنتجاته بالكامل.

- الى جانب ما للاحتكار من اضرار على المنافسة ،فهو يفرز اضرارا بالغة الخطورة على المستهلك لن المحتكر يمتص ارباحه التي يصبو الى تحقيقها من المستهلكين .
- اذا كان الاحتكار يؤثر تأثيرا مباشرا على المستهلكين و صغار المنتجين و هم افراد من المجتمع ،الا ان ذلك لا يجب ان يجعلنا نغفل عن الأضرار التي تلحق بالمجتمع بصفة عامة من وراء الاحتكار و التي تمثل نتيجة مباشرة لما يسببه من اعاقة للمنافسة الحرة المنشودة للنهوض بمصالح المجتمع و يمكن اجمال هذه الأضرار في :

1. يؤدي الاحتكار الى نشر القلق الاجتماعي و التفاوت بين طبقات المجتمع و ذلك لتركز الثروات في ايدي قلة من المحتكرين الذين يتحكمون في مصير العامة من الناس.
2. تعمل الاحتكارات على اثارة الاضطرابات و ذلك عن طريق اخضاع الادارة الحكومية لأغراضها الاحتكارية بمختلف الوسائل كالرشوة،التهديد،المعارك الانتخابية و كذلك بالتحكم في العمال و الموردين بما يعود على المحتكرين بالأرباح الطائلة.
3. تزيد الاحتكارات من الأزمات الاقتصادية اذ تعمل المؤسسات الاحتكارية اثناء الكساد على خفض انتاجها و الابقاء على الأسعار في نفس المستوى،الشيء الذي يحقق اكبر عائد من الرباح للمؤسسات الاحتكارية ،مما يؤدي الى تزايد البطالة و انتشارها خاصة اذا لجأ المحتكر الى استخدام التكنولوجيا الحديثة المقتصدة لعنصر العمل.
4. قد يلجا المحتكرون الى كسر همم صغار المستثمرين الراغبين في ممارسة الأنشطة الاقتصادية بوسائل مختلفة منها ، مضاربتهم في اسعار السلع و الخدمات او اتباع اسلوب الاغراق مما يؤدي الى نشوء مراكز اقتصادية تتمتع بقوة احتكارية تمكنهم من السيطرة على الحياة الاقتصادية و السياسية بهدف تحقيق مصالح ذاتية بغض النظر عن مصالح الأغلبية .

يسود العالم اليوم نظام اقتصادي عالمي جديد افرزته التطورات الجذرية في النظام الاقتصادي العالمي و ابرز سماته على نحو ما بينا سابقا الحرية الاقتصادية و ازالة العوائق امام تدفق المعلومات و التجارة السلعية و الخدماتية و الاستثمارات

الخارجية و الاتجاه نحو اقامة تكتلات اقتصادية في ظل سوق تنافسية عالمية واسعة تمتد الى كافة اطراف العالم و سيكون لمن يمتلك مقومات التقدم التقني و الرأسمالي ،القدرة على دخول هذا النظام و الاستفادة منه.

في اطار هذا المناخ ساد اتجاه دولي نحو اصدار قوانين وطنية لحماية المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية التي تقيدها و تقضي على المناخ التنافسي الذي يقوم عليه اقتصاد السوق ، و لم يقتصر هذا الاتجاه على وضع قوانين داخلية لحماية المنافسة بل امتد الى وضع اطر دولية و اقليمية و ثنائية لذات الغرض.

ان المشرع الجزائري قد سن قانون يحمي المنافسة الحرة و في ذاك تأكيد و اعتراف بخطورة الاحتكار على السوق و بما انه قد سن قانون المنافسة منفصل عن القانون الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية التي تهدف لحماية المنافسين و بالتالي تغليب المصلحة العامة الاقتصادية للدولة على المصالح الخاصة للأعوان الاقتصاديين و كان من الأجدر انشاء مجلس منافسة يتمتع بالاستقلالية اللازمة و الكافية للقيام بمهامه بشكل فعال بحيث تسمح له هذه الاستقلالية بأداء دوره المتمثل في ضبط المنافسة و السوق و القضاء على الممارسات الاحتكارية.

---

[1]– محمد حافظ ذياب،"تغريب العولمة...مسائلة نقدية" ، **قضايا فكرية** ،العدد29، 1999، ص ص36–39.

[2]– د.محمد حسين أبو العلا، **ديكتاتورية العولمة: قراءة تحليلية في فكر المثقف** ،ب.ط (القاهرة: مكتبة مدبولي،2004)، ص 121.

[3]– رونالد روبرتسون، **العولمة... النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية**، ترجمة أحمد محمود ونورا أمين، الطبعة الأولى (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1998)، ص 27.

[4]– د. محمد حسين أبو العلا، مرجع سابق، ص 122.

[5]– د. محمد علي حوات،**العرب والعولمة: شجون وغموض المستقبل**، الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص 21.

[6]– برهان غليون، مرجع سابق، ص 05.

[7]– رونالد روبرتسون، مرجع سابق، ص ص15–20.

[8]– نفس المرجع، ص 21.

[9]– نفس المرجع، ص ص 22–24.

[10]– المرجع السابق ، ص ص 25–26.

[11]– نفس المرجع ، ص 30.

[12]– جان نيدرفين، **العولمة والتهجين:محدثات العولمة** ،ترجمة عبد الوهاب علوب،ب.ط (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، ص 121.

[13]– محمود أمين العالم، **الفكر العربي بين الخصوصية والكونية**، الطبعة الأولى (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1996)، ص 124.

[14]– المرجع السابق ، ص 125.

[15]– مسعود ضاهر، "صدام الحضارات، كمقولة إيديولوجية لعصر العولمة الأمريكية"، **الاتحاد**،1997/04/21، ص 22.

[16]- M.Waters, **Globalization** (London: routledge, 1995), p04.

[17]- P. Hirst , G. Thompon, **Globalization in question: the International economy and possibilities of Governance** (cambridge: polity press,1996),p03.

[18]- J.N.Rosenau, **The end of sovereignty** (Cambridge:cambridge university press, 1992),p1.

[1]– المرجع السابق ، ص 175.

[20]- R.Cox, **Approaches to world order** (cambridge: cambridge university press,1996),pp142-143.

[21]– جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 19.

[22]- Ingomar Hauchler and paul M.Kennedy, **Global Trends** (new york:continuum,1998), pp201-203.

[23]- M.waters, op. cit,p66.

[24]– عبد الخالق عبد الله ،" العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، **عالم الفكر**،السنة 28، العدد 2 (أكتوبر–ديسمبر) 1999، ص 67.

[25]– هيثم الكيلاني،" نمطية العلاقات الدولية الجديدة"، **مجلة كلية خالد العسكرية**، العدد 61(ماي) 2000، ص 25.

[26]- Jan Art scholte,"Global capitalism and the state",**international affairs**,Vol 73,N03(july) 1997,pp432-433.

[27]– اسماعيل صبري عبد الله ،" الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة مابعد الامبريالية"، **المستقبل العربي**، العدد 222 (أوت) 1997، ص ص12–22.

[28]– أنظر تعقيب طلال عتريسي على بحث السيد يسن" في مفهوم العولمة" ورقة قدمت إلى **العرب والعولمة**، مرجع سابق، ص 44.

[29]– نسبة إلى الاقتصادي الانكليزي كينز(1883–1946) الذي قدم نظريته العامة في 1936، مستفيدا من دروس الكساد العظيم (1929)، ورأى أن الاقتصاد الرأسمالي يعيش مهددا بشبه انهيار بسبب تراجع الاستثمار وهبوط الطلب العام. ووجد أن الحل هو تدخل الدولة وانتهاج سياسة اقتصادية من شأنها أن تقود إلى التحكم في الرأسمالية والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لسد النقص الحاصل في الاستثمار. لمزيد من التفاصيل،ارجع لمنير الحمش، "النظام الاقليمي العربي والتحديات الاقتصادية" ، **المستقبل العربي**، العدد 252 (فيفري) 2000، ص 45.

[30]– حميد الجميلي، "الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي"، **الزحف الكبير**، العدد 02 (جويلية–أوت)1999، ص 47.

[31]– د.محمد حسين أبو العلا، مرجع سابق، ص 148.

[32]– لتفصيل أكبر انظر :جون جراي، **الفجر الكاذب :أوهام الرأسمالية العالمية**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الطبعة الأولى(القاهرة: مكتبة الشروق، 2000).

[33]– دافيد سي كورتين،**العولمة والمجتمع المدني**، ترجمة شوقي جلال، الطبعة الأولى (القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1999)،ص 45.

[34]– محمد السيد سعيد،" العولمة والقيم الثقافية في مصر"، **قضايا فكرية**، العدد 29، 1999، ص 16.

[35]– نفس المرجع.

[36]– المرجع السابق، ص 71.

[37]– مها ذياب، مرجع سابق، ص 155.

[38]– نفس المرجع، ص 156.

[39]- Paul Hirst and Grahame Thompson, op.cit, p27

[40]- Martin Walf,"will the nation state survive Globalization", **foreign Affairs** (January-februay) 2001, p35.

[41]– محسن أحمد الخضيري، مرجع السابق، ص ص 20–21.

[42]– نفس المرجع، ص 22

[43]– المرجع السابق، ص ص 23–24.

[44]– نفس المرجع، ص 80.

[45]– جون بيليس وستيف سميت، مرجع سابق، ص ص 455–456.

[46]– السيد يسن،"في مفهوم العولمة"، مرجع سابق، ص 11.

[47]– ثمت الاشارة الى مضمون الدراسة في:

David wessel and Bob Davis,"currency controls Gain a Hearing as crisis in Asia takes its toll", **wall street journal**, 04/09/1998.

[48]– محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص32.

[49]De Leyssac Claude Lucas,Parleani Gilbert,droit du marché,PUF.1ére édition,Vendome,2002,p128.

[50] Pironon Valérie,Droit de la concurrence,Edition Gualino Lextenso,Paris,2009,p14 .

[51] Nicolas Vullierme Laurance,Droit de la concurrence,Librairie Vuibert,paris,2008,p10.